الصومال

طلب الاستقرار

انهارت مؤسسات الصومال الوطنية في كانون الثاني (يناير) 1991 عندما فرَّ الرئيس الأخير سيَّاد برِّي من العاصمة. ومُذَّاك، حلَّت محلَّ الحكومة الموحَّدة الزمر المتقاتلة والإقطاعات والدويلات الصغيرة الناشئة. ففي الوقت الراهن تهيمن خمس سلطات على الأقل، فيما تتنافح الجماعات المختلفة في ما بينها دفاعًا عن هذه القضية أو تلك. وقد دفع عدم الاستقرار، وكذلك عدم الأمن، البلد إلى هاوية الفقر، بالرغم من كثافة سكانه المتدنِّية وموارده الطبيعية الجمَّة. ثمَّة الكثير ممَّا ينبغي فعله لإحياء الاستقرار واستعادة الدولة كي يتسنَّى البدء في تنمية فعَّالة.

SOCDA

حسين حسن محمود،
إلياس إبراهيم محمد،
خديجة أحمد أبو قار
عبد الرشيد سليمان يوسف
عبد الله أحمد محمد

بالرغم من وفرة موارد الصومال، ساهم غياب السياسات التنموية الفعَّالة في إبَّان عهود الحكومات المتعاقبة منذ استقلاله في عام 1960 في إحداث دورة مستمرة من الفقر، غالبًا ما كان يؤدِّي إلى الانتفاض والثورة. ففي عام 1969، مثلاً، أدَّى انقلاب عسكري إلى تسلُّم ضباط الجيش السلطة في البلاد لقيام نظام مؤيِّد للاشتراكية كان من نتائجه الاعتداء على حقوق الإنسان. وقد أدَّى الاضطراب الاجتماعي وتحدِّي المجموعة المتمرِّدة إلى نشوء نظام عسكري تزعَّمه الجنرال محمد سيَّاد بري في الثمانينيَّات، ليسوء الوضع أكثر في كانون الثاني (يناير) من عام 1991 عندما أسقطت العناصر المنقلبة النظام، مع فشلها في ملء فراغ السلطة. وعندما وجَّهت المجموعات المنتفضة السلاح بعضها ضد بعض، بُدِئ صراع على السلطة ما يزال قائمًا منذ عقدين.

وما لبثت بُنى حاكمة أن برزت على التتالي في أرض الصومال (Somaliland) وأرض البونت (Puntland) في شمال البلاد، ممَّا سمح بالحفاظ على درجة نسبية من الاستقرار والانتعاش الاقتصادي. إلا أنَّ أيًّا من هذه البُنى لم تهتم على الإطلاق بالمسائل البيئية، فصارت أراضي الصومال الغنية نهبًا للتدهور والتراجع. وبالرغم من الاضطرابات، حافظ الصومال على اقتصاد غير رسمي صحي يقوم بصورة رئيسية على تربية المواشي والمساعدات والاتصالات.

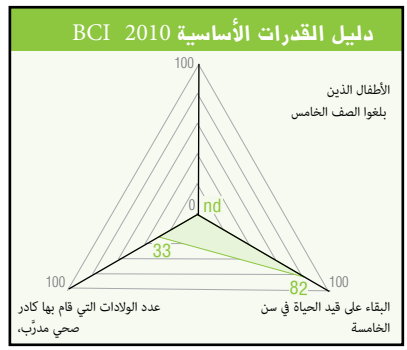

وقد تحسَّنت الظروف المعيشية في الواقع بوتيرة أسرع منذ أوائل التسعينيَّات، مقارنة بمتوسط بلدٍ في جنوب الصحراء الإفريقية[1]. والجزء الأكثر إثارة للاهتمام من هذا النجاح النسبي هو أنه تحقَّق في غياب أيِّ حكومة مركزية فعالة. فما يزال 43% من السكان يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وهو رقم يرتفع إلى 53% في المناطق الريفية، حيث يسود الفقر المدقع بنسب أكبر[2]. ويظل الصومال بلدًا كثير الاعتماد على المساعدات الدولية.

الاقتصاد

بالنظر إلى غياب الإحصاءات الحكومية الرسمية، وبسبب الحرب الأهلية الأخيرة، يصعب تحديد حجم نمو الاقتصاد. فقد قدَّر The CIA World Fact book ناتج الصومال المحلي القائم بـ 5,61 بليون دولار في عام 2008، وبـ 5,75 بليون دولار في عام 2009، وبـ 5,89 بليون دولار في عام 2010، مع معدَّل نمو فعلي مختطٍّ يبلغ 2,6%[3].

تشكِّل الزراعة القطاع الاقتصادي الأهم، إذ تَعُدُّ نحو 65% من الناتج المحلي القائم وتوظِّف 71% من القوة العاملة. أمَّا الثروة الحيوانية فتساهم بزهاء 40% من الناتج المحلي القائم وأكثر من 50% من أرباح التصدير[4]. ومن الصادرات الرئيسية الأخرى كالسمك والفحم والموز، فيما يعتبر البلد أيضًا من أهم المورِّدين في العالم للبخور واللبان والمر (صمغ راتِنْجي). أما السلع المستوردة الرئيسية فهي السكر والسرغوم (Sorghum) والذرة والقات (Catha edulis) [وهو منبِّه طبيعي] والسلع الصناعية. ويبلغ إجمالي المستورَدات نحو 798 مليون دولار في السنة، فيما لا يتجاوز إجمالي الصادرات زهاء 270 مليون دولار، بما يؤسِّس لعجز تجاري كبير.

بيد أنَّ هذا العجز يُتجاوَزُ من خلال التحويلات التي يقوم الصوماليون في المغتربات بإرسالها. وقد أصبحت شركات التحويل المالي صناعة كبيرة في البلاد تقدَّر بـ 1,6 بليون دولار سنويًّا، أو ما نسبته 71,4% من إجمالي الدخل الوطني، وهي تُرسل إلى المنطقة من خلال الشركات المذكورة[5].

1 B. Powell, "Somalia: failed state, economic success?" Freeman 59(3), (April 2009).

2 Rural Poverty Portal, "Poverty in Somalia."

3 CIA World Factbook, "Somalia," <www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/so.html>.

4 Ibid.

5 UNDP Somalia, "Sustainable partnerships with the Somali Diaspora forged", News Update, <www.so.undp.org/index.php/View-document-details/313-Sustainable-Partnershipswith-the-Somali-Diaspora-forged.html>.

وباستفادتهم من أفضلية وقوع البلد بالقرب من شبه الجزيرة العربية، فقد بدأ التجار الصوماليون تحدِّي الهيمنة الأسترالية التقليدية على أسواق الماشية واللحم في الخليج العربي. واستجابةً لذلك، بدأت البلدان العربية إقامة استثمارات استراتيجية في الصومال، حيث تؤسس السعودية بنية تحتية لتصدير المواشي، فيما تعمد الإمارات العربية المتحدة إلى شراء أراضٍ لمزارع كبيرة[6]. بالإضافة إلى ذلك، توصَّلت أساطيل صيد من أوروبا وآسيا إلى عقد اتفاقيات تجارية للصيد في شمال منطقة أرض البونت، التي تعتبر من أغنى مناطق الصيد البحري في العالم، ممَّا أدَّى إلى كمٍّ كبير من صيد السفن الأجنبية غير القانوني في مياه الصومال[7]. ومن ناحية أخرى، يشكِّل القطاع الصناعي القائم على المنتجات الزراعية 10% فقط من ناتج الصومال المحلي القائم[8]. وقد نشأت شركات صناعية متوسطة وكبيرة الحجم بسبب النزاع. غير أنَّ ذلك كان نتيجة الاستثمارات المحلية الأساسية، وبصورة رئيسية على أيدي الشتات الصومالي، حيث أُعيدَ فتحُ العديد من المؤسسات الصغيرة، وأُنشئت كذلك مؤسسات جديدة. وتضمُّ هذه الأخيرة تعليب السمك ومعالجة اللحوم في المصانع بشمال الصومال، فضلاً عن 25 مصنعًا في منطقة مُقديشو تصنِّع سلعًا كالمعكرونة والمياه المعدنية والحلويات وأكياس البلاستيك والأشرعة ودباغة الجلود ومواد التنظيف والصابون والألومنيوم وفرش الإسفنج[9]. ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد توسَّعت، أيضًا، الاستثمارات في صناعة الإنارة، وذلك في بوساسو وهيرجيزيا، بما يؤشِّر إلى تنامي ثقة الأعمال في الاقتصاد[10]. في عام 2004 افتُتح مصنعٌ لتعبئة زجاجات الكوكاكولا بقيمة 8,3 مليون دولار في مقديشو، بترحيب المستثمرين من مختلف المكوِّنات في الصومال. هذا، وقد اجتذب القطاع الخاص النشيط، أيضًا، الاستثمارات الأجنبية من شركات كـ "جنرال إلكتريك" و"دولي فروت"[11].

الاتصالات

تُعدُّ الاتصالات مجالاً رئيسيًّا للنجاح في الصومال. فقد شهد عدد خطوط الهاتف الأرضي تحسُّنًا كبيرًا من خطين لكل ألف مواطن في عام 1990 إلى 25 خطًّا في عام 2011. وهناك 9 مشغِّلين يتنافسون على تقديم خدمات الاتصالات في كل أنحاء الصومال على وجه التقريب. وقد بيَّنت البحوث أنَّ الصومال انتقل من المرتبة 29 إلى المرتبة 8 بين بلدان أفريقيا المدروسة[12]. تقدِّم شركات الاتصالات الوليدة -التي أسَّسها رجال أعمال صوماليون مبادرون- بدعمٍ من الخبرات الصينية والكورية والأوروبية، خدمات الاتصالات الخلوية و"الإنترنت" بسعر معقول[13]. فالصومال يحتلُّ في هذا المجال المرتبة 16 بين بلدان أفريقيا، والمرتبة 11 بين مستخدمي "الإنترنت"، فيما يحتل المرتبة 27 من حيث عدد الأسر التي تحوز أجهزة التلفاز[14].

زوال الغابات وانجراف التربة

تُعدُّ البيئة واحدًا من قطاعات الصومال التي عانت وتعاني نتيجة الفوضى، وخصوصًا في ظل غياب العمل الحكومي، وفق ما أعلنته "شبكة الصومال لإدارة الموارد" (RMSN) وغيرها من الوكالات البيئية المحلية.

فسكان السواحل، مثلاً، أبدوا تذمُّرهم من رمي النفايات الخطرة في البحر، وأفاد رعاة المواشي، كذلك، عن قلقهم من زوال الغابات المتزايد في البلاد. وعلاوة على ذلك، تعاني البلاد من ندرة المياه، إذ أنَّ منسوب هطول الأمطار متدنٍّ جدًّا، وهو لا يتجاوز 250 ملم في السنة، يقابله تبخُّر مرتفع جدًّا بوجه عام، حيث يزيد على 2,000 ملم في السنة[15]. وللجفاف المتواتر، ولاسيِّما في الجزء الجنوبي من البلاد، آثارٌ خطيرة على المُنْجَمَعَات الريفية التي تعتمد في بقائها على توفر مياه الأمطار إلى حدٍّ بعيد. وغالبًا ما تعقب حالات الجفاف هذه فيضانات كارثيَّة[16]. أمَّا قطع الأشجار وإزالة الغابات والرعي الجائر فتسهم كلها في التسبُّب بانجراف التربة وبمشكلات إيكولوجية أخرى.

هذا، ويرتبط زوال الغابات في الصومال على نحو وثيق بإنتاج الفحم للاستخدام المحلي وللتصدير، الأمر الذي يشكِّل عاملاً محدِّدًا تعاني منه موارد الغابات والأخشاب، ولاسيِّما في بلدٍ تغطي الغابات فيه 9% فقط من أراضيه. وبحسب "البنك الدولي" فإنَّ 55% من أراضي الصومال هي أراضٍ صالحة للرعي، وتقدِّر "منظمة الأغذية والزراعية الدولية" أنَّ ثمَّة 29% فقط من الأراضي صالحة لرعي المواشي وإنتاجها[17].

كما يتأثر الصومال بطرق الري غير ذات الكفاءة، ممَّا يُسبِّب تركيزًا ملحيًّا مرتفعًا، وهو أمر يؤثِّر سلبًا على الأراضي الزراعية.

رمي النفايات في البحر

لطالما تذمَّر سكان السواحل من مسألة رمي النفايات في البحر. ففي أوائل نيسان (إبريل) 2011، على سبيل المثال، رصد سكان مقاطعة هوبيو -التي تبعد 660 كلم إلى شمال شرق مُقديشو- ثلاثة مستوعبات ضخمة أسطوانية الشكل قذفها المد إلى الشاطئ. وقد اعترتهم الخشية من أن تكون هذه المستوعبات محتوية نفاياتٍ صناعيةً أو كيميائيةً خطرةً، قد تكون مسؤولة عن عدد من المسائل ذات الطابع

6 C. West, "Africa a poor alternative to Aussie exports," Farm Weekly, (12 August 2010).

7 Partnership Africa Canada (PAC), Peace and development in northern Somalia: opportunities and challenges, (2009),<www.mbali.info/doc200.htm>.

8 CIA, op. cit.

9 M. Yuusuf, "Somalia: The resilience of a people," The African Executive, (2011), <www.africanexecutive.com/modules/magazine/article_print.php?article=4693>.

10 AfricanSeer, Economy in Somalia, <www.africanseer.com/countries-in-africa/somalia/economy.asp>.

11 Ibid.

12 Powell, op. cit.

13 A. Mohamed and S. Chidress, "Telecom firms thrive in Somalia despite civil war, shattered economy," The Wall Street Journal, (11 May 2010).

14 Powell, op. cit.

15 A. Saidyhan, Somalia's Degrading Environment, (11 October 2001), <www.aaeafrica.org/cgi-bin/africa/index.cgi?action=viewnews&id=78>.

16 Ibid.

17 Ibid.

الصحي في المنطقة. وقد أحيا هذا الحادث ريبة كانت سائدة منذ مدة طويلة بأنَّ البيئة البحرية أفسدتها أوعية أجنبية، مستفيدةً من فرصة النزاع السياسي في البلاد وغياب الحكومة المركزية، فانتهزها البعض لرمي النفايات الخطرة في المياه الصومالية[18].

وكان "برنامج الأمم المتحدة البيئي"، وغيره من الوكالات الأخرى، قد وعد في السابق أن يعمل على تقويم مسألة إغراق النفايات غير القانوني، إلا أنَّ الأمن المضطرب في منطقة القرن الأفريقي عرقل كل الجهود الدولية والمحلية[19].

الخدمات الاجتماعية

بالإضافة إلى التحديات البيئية والاقتصادية، تواجه كل مناطق الصومال تحدِّيات فعلية في ما يتَّصل بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفرها وجودتها.

فالالتحاق بالتعليم -على سبيل المثال- هو أحد أسوأ الالتحاقات في أفريقيا. فما يزيد على 20% فقط من الأطفال بالعمر المدرسي هم من الملتحقين بالمدارس، وثلثهم فقط من البنات. وهذا يترافق مع معدل تسرُّب مرتفع للإناث. أمَّا جودة الموارد التعليمية الحيوية وكميتها فضعيفتان جدًّا، حتَّى في المناطق التي تشهد استقرارًا نسبيًّا في مناطق أرض الصومال وأرض البونت.

وفي غياب عمل الحكومة الكامل، ووفقَ تقويمٍ للحاجات المشتركة أُجرِيَ خلال 2005-2006[20]، دعم العديد من المجموعات نظام التعليم العام الرسمي، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة (تحت "استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال")، والوكالات المانحة والبنوك الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجمعيات. وقد ساهمت مجموعات كهذه، أيضًا، في تحسين قطاعات الصحة والمياه والنظافة (الصحة) العامة. وإنَّ هذه الخدمات لتقع خالصة في أيدٍ خاصة متفلِّتة وغير مضبوطة، أو هي تتَّكل على موارد تقليدية. وفي معظم الحالات غالبًا ما يتجاوز الحصول عليها قدرات العائلات الفقيرة[21]. أضف إلى كل ذلك الحروب التي لا تبدو لها نهاية في الأفق المنظور، وثقافة التفلُّت من العقاب التي حرمت الناس من قدرات التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن غياب الحكم المركزي الفعَّال الذي ساهم في انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اللامساواة الجنوسيَّة

تشكِّل النساء 50% من السكان، إلا أنهنَّ لا يتمتَّعن بالوصول إلى الموارد والخدمات. والمطلوب وضع سياسات تكفل وصول النساء، وكذلك المجموعات المحرومة الأخرى، إلى التعليم والرعاية الصحية، وخصوصًا إلى صحة الأم والتنظيم الأسري. ولا بد من إجراء بحوث وتحسينات حيوية في مجالات وباء نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" وختان الإناث، الذي يُعتبر تقليدًا متجذِّرًا في الثقافة الصومالية. فالضرورة تستدعي وضع إجراءات حاسمة للقضاء على هذه الممارسة، أو على الأقل الإقلال من آثارها على المجتمع ككل، وعلى النساء بالتحديد.

كما يقتضي توفير الخدمات الاجتماعية المتكافئ سياسات وموارد ملائمة، فضلاً عن التشريعات اللازمة. فعدم الاستقرار في الصومال ينبع من صراعات على السلطة استغرقت عقدين، وهو ما عرقل القدرة على تمكين الناس من خلال تدريب النساء على المهارات وإدخال تحسينات كبيرة على المساواة الجنوسيَّة.

استنتاجات ختاميَّة

أثبتت الأحداث الجارية في الصومال أنَّ التنمية ترتبط بالسلام والاستقرار على نحوٍ وثيق. وبعيدًا من الصراعات القبلية والعشائرية والسلطات المهيمنة والجماعات الميليشياوية المتناحرة، نشأت جماعة من الانتهازيين التي راحت تعيث فسادًا في كل شيء، من الملكيات الخاصة إلى الموارد الطبيعية والبيئة. وفي ما يتعلق بهذه الأخيرة، يصر ناشطو المجتمع المدني على وجوب عكس هذا الاتجاه السلبي. لم يكن هناك هيئة مركزية تنسيقية مسؤولة عن الحماية البيئية، حتى في عهد الحكومة السابقة الأخيرة قبل كانون الثاني (يناير) من عام 1991، والمطلوب إقامة هيئة قوية كهذه. وتحتاج الحكومة الفيدرالية الانتقالية إلى أن تجدِّد محاولاتها لإنشاء الوزارات ذات الصلة. وينبغي أن توضع سياسات الدولة في موضعها لحماية البيئة وتحسينها.

ثمَّة طريقة واحدة لعكس هذا الاتجاه السلبي، ألا وهي تقوية التعاون التنموي المندرج تحت الهدف التنموي الألفي الثامن وغيره من البرامج التنموية، وذلك بغية تحفيز تعاون أقوى بين الصومال وبين شركائه التنمويين. لقد آن أوان تحويل المخاطر والتحدِّيات إلى فرصٍ لإشاعة الاستقرار وإعادة بناء بلد ومجتمع مزَّقتهما سنوات الحرب الأهلية.

18 A. Khalif, "Suspicious containers wash up on Somalia's coast," Africa Review, (8 April 2011).

19 Ibid.

20 United Nations, "Somali Joint Needs Assessment: Social Services and Protection of Vulnerable Groups Cluster Report," draft, (14 September 2006), <www.somali-jna.org/downloads/SSPVG%20140906%20AD%20Final%20Draft%20rec-social%20rev-I.pdf>.

21 Ibid.